

وثيقة معلومات البرنامج من أجل النتائج  
مرحلة تصميم البرنامج

رقم التقرير: PIDC 0129474  
(يصدر رقم التقرير بطريقة آلية عن وحدة الوثائق الداخلية ولا يجوز تغييره)

اسم البرنامج	البرنامج الوطني اللبناني للوظائف
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	لبنان
القطاع	التجارة والقدرة التنافسية والحماية الاجتماعية والوظائف
أداة الإقراض	برنامج من أجل النتائج
الرقم التعريفي للبرنامج	P163576
الرقم التعريفي للبرنامج الأساسي	
الجهة المقترضة	الجمهورية اللبنانية
الوكالة المكلفة بالتنفيذ	مكتب رئيس الوزراء، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة العمل
تاريخ إعداد وثيقة معلومات البرنامج	21 آب - أغسطس 2017
التاريخ المتوقع لإتمام التقييم	20 كانون الثاني - يناير 2018
التاريخ المتوقع لموافقة مجلس المدراء التنفيذيين	آذار - مارس 2018
قرار هيئة مراجعة التصميم	بعد مراجعة التصميم، تقرر المضي قدماً في إعداد العملية.

I. المقدمة والسياق العام

أ. السياق الوطني

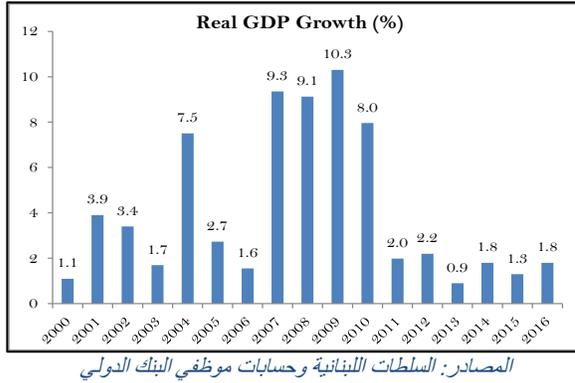
1. لبنان بلد ذو اقتصاد صغير ومفتوح، بلغ الهشاشة ومتوسط الدخل من الشريحة العليا، يضم 4.5 مليون نسمة بحسب إحصاءات عام 2013<sup>1</sup>. وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان إلى 17,390 دولار أميركي من حيث تعادل القوة الشرائية وإلى 9,905 دولار أميركي بقيمة الدولار عام 2013. ويشتهر لبنان بقطاعي الخدمات والتجارة إذ تشكل خدمات السياحة والخدمات المالية العمود الفقري للاقتصاد اللبناني. شهد لبنان فترة طويلة من الحرب الأهلية (من 1975 إلى 1990)، وعانى تأثيرات الصراعات الخارجية وتدفق اللاجئين الفلسطينيين سابقاً، والسوريين حالياً. فهشاشة الاقتصاد اللبناني وشدة تأثيره هما نتاج عقود من الصراعات المتكررة والاضطرابات السياسية وانعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت بسبب الصراعات الإقليمية، بما في ذلك الحرب الجارية في سوريا.

2. شهد الاقتصاد اللبناني نمواً بوتيرة معتدلة على مدى العقود الماضية، غير أن الصدمات الكبيرة والمتكررة و"السياسية" في الأغلب حالت دون انتظام هذا النمو واستقراره على الرغم من المرونة اللافتة التي يظهرها الاقتصاد اللبناني. نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل تقديري بلغ 3.6 في المئة بين العامين 1965 و2014 (نسبة النمو 4.4 في المائة من 1992 حتى 2014) غير أن هذه الأرقام تخفي أثر العديد من الأزمات المحلية والدولية والسياسية والطائفية خلال هذه الفترة، بما في ذلك خلال السنوات القليلة الماضية منذ اندلاع الحرب السورية.

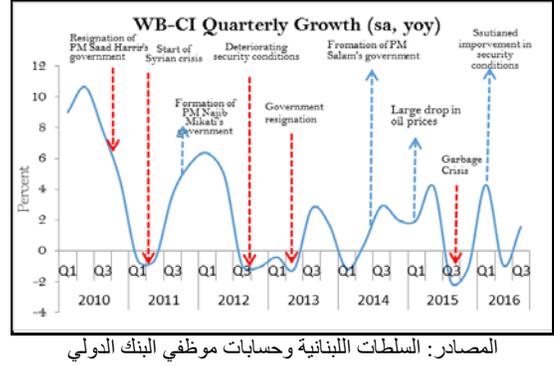
3. ساهمت الأزمة في سوريا - نظراً لتأثيرها الإقليمي الأوسع نطاقاً والروابط القوية بين البلدين - في تباطؤ حاد في اقتصاد لبنان شديد التأثير. وفي حين أن الاقتصاد اللبناني يتعرّض منذ أوائل التسعينات لصدمات سياسية وأمنية متكررة أسفرت عن معدلات نمو متقلبة (الشكل 1)، شهدت فترة ما بعد عام 2011 تحولاً هاماً في المقومات الاقتصادية أدى إلى خلق العوامل التقليدية المحركة للاقتصاد على غرار العقارات والبناء والتمويل والسياحة وهبوط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من متوسط قدره 5.4 في المائة قبل الأزمة بين العامين 2000 و2010 إلى 1.9 في المائة في الفترة الممتدة بين العامين 2011 و2016 (الشكل 2).

<sup>1</sup> تشير التقديرات السكانية لعام 2016 إلى 5.9 مليون نسمة بسبب تدفق اللاجئين السوريين. (LCRP)

الشكل 2: تحسن طفيف في النشاط الاقتصادي في عام 2016.



الشكل 1: الصدمات المتكررة تؤدي إلى نشاط اقتصادي متقلب



4. الفوارق الإقليمية في لبنان شاسعة وصارخة إذ يعيش معظم الفقراء في المناطق النائية حيث نتائج سوق العمل هي الأسوأ. كما أن معدلات الفقر في البقاع والشمال والجنوب، وهي 38 في المائة و36 في المائة و31 في المائة، على التوالي، تفوق معدل الفقر الوطني (27 في المائة) وتقل عنه في جبل لبنان وبيروت حيث تسجل 22 في المائة و16 في المائة على التوالي<sup>2</sup>. والأمر سيان في سوق العمل حيث معدلات المشاركة هي الأدنى في الشمال (38 في المائة) وأدنى نوعاً ما في الجنوب والنبطية. أما معدلات البطالة فهي الأعلى في الجنوب والنبطية. وفي الشمال، يعمل معظم السكان لحسابهم الخاص. وفي بيروت وجبل لبنان، يتألف أكثر من نصف القوى العاملة من الموظفين العاملين بأجر.

#### ب. السياق القطاعي والمؤسسي للبرنامج

5. يواجه لبنان تحديات جسيمة وطويلة الأمد في مجال الوظائف تفاقمت بشدة نتيجة للأزمة السورية. وحتى قبل الأزمة السورية، لم يترجم النمو الاقتصادي إلى فرص عمل كافية: فلبنان الذي كان معدل مرونة نمو العمالة فيه 0.2<sup>3</sup> كان في وضع أسوأ بكثير من بلدان أخرى في المنطقة (علمًا أن متوسط مرونة نمو العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو 0.5). وبغض النظر عن تدفق اللاجئين مؤخرًا، بلغ معدل عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل 23,000 داخل جديد سنويًا بين العامين 2004 و2007، في حين أن الاقتصاد لم يكن يوفر إلا سدس هذه الوظائف سنويًا. وأسفر هذا التفاوت بين العرض والطلب عن معدلات بطالة مرتفعة وطويلة الأجل وحادة بشكل خاص في المناطق الواقعة خارج بيروت وجبل لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، تركزت الوظائف في أنشطة منخفضة الإنتاجية تتطلب عمالة متدنية المهارات<sup>4</sup>. وغالبًا ما كان العمال المهاجرون يشغلون هذه الوظائف حتى قبل الأزمة. ويرجع ذلك جزئيًا إلى امتلاك العمال اللبنانيين مهارات أعلى نسبيًا، فضلًا عن حقهم في الحد الأدنى للأجور. في المقابل، كان النمو وإيجاد فرص العمل محدودًا في القطاعات الأكثر إنتاجية على غرار قطاع الاتصالات والخدمات المالية والتصنيع<sup>5</sup>. بالتالي، أدى وجود قدر كبير من الموارد البشرية غير المستغلة إلى جانب محدودية فرص العمل النظامي في القطاع الخاص إلى دفع عدد متزايد من العمال إلى الانخراط في أنشطة غير منتجة وعلى مستوى الكفاف، غالبًا ما تدرج في إطار الاقتصاد غير النظامي. وفي عام 2010، أي قبل تدفق اللاجئين، كان نصف القوى العاملة في لبنان يعمل في القطاع غير النظامي<sup>6</sup>.

6. نتائج سوق العمل ضعيفة بشكل خاص بين النساء والشباب. قبل بداية الأزمة السورية، كانت نسبة الرجال في سن العمل المشاركين في القوة العاملة 70 في المائة مقابل 24 في المائة للنساء في سن العمل. ومعدل البطالة بين الإناث والشباب أعلى منه بين الرجال (18 و 34 في المائة، على التوالي، مقابل 9 في المائة بين الرجال، علمًا أن المعدل الوطني يبلغ 11 في المائة)، ولو أن فترات بقائهم عاطلين عن العمل أقصر عمومًا. هناك عدد من العوامل التفاضلية المؤثرة في هذا المجال. فالنساء، على سبيل المثال،

2 إدارة الإحصاء المركزي والبنك الدولي (2015). قياس الفقر في لبنان باستخدام مسح ميزانيات الأسر 2011: تقرير متخصص  
3 البنك الدولي (2012)، الجمهورية اللبنانية: توفير وظائف مناسبة: دور السياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار والعمل والتعليم وسياسات الحماية الاجتماعية، كانون الأول، واشنطن العاصمة.  
4 من أهم القطاعات المساهمة في التوظيف حسب ترتيب الأهمية: التجارة وخدمات ذات الإنتاجية المنخفضة والبناء.  
5 البنك الدولي (2016)، "لبنان: تعزيز الحد من الفقر والرخاء المشترك. تشخيص منهجي قطري". منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.  
6 البنك الدولي (2012)، "الجمهورية اللبنانية: توفير وظائف مناسبة: دور السياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار والعمل والتعليم وسياسات الحماية الاجتماعية (MILES)، التقرير رقم 76008-LB، كانون الأول.

أكثر عرضة لترك الوظيفة من أجل الإنجاب. ووجدت دراسة حديثة عن شمال لبنان<sup>7</sup> أن أغلبية النساء (80 في المائة) لا تشارك في القوة العاملة (مقابل 73 في المائة بين الرجال في سن العمل)، ويرجع ذلك أساساً إلى الواجبات المنزلية (64 في المائة من النساء أفدن بأن الواجبات المنزلية هي السبب الرئيسي). وخلصت الدراسة كذلك من خلال التحكم بمجموعة من الخصائص المتغيرة، إلى أن النساء تميل أكثر من الرجال إلى العمل كموظفات بأجر (22 نقطة مئوية).

**7. منذ اندلاع الأزمة السورية في عام 2011، عبّر حوالي مليون ونصف لاجئ سوري إلى لبنان وتسجّل 1.03 مليون لاجئ بشكل رسمي لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR.** يمثل اللاجئون السوريون في لبنان حوالي ربع عدد السكان الإجمالي في لبنان (4.2 مليون نسمة قبل الأزمة)، وهي أعلى نسبة للفرد من اللاجئين في العالم. وفي عام 2014، استقبل لبنان أكثر من 230 لاجئاً لكل 1000 مواطن، مقابل 87 في الأردن في العام نفسه.<sup>8</sup> بناء عليه، يمكن القول إن لبنان يتحمل أعباء وتكاليف مرتفعة جداً نيابة عن المجتمع الدولي.

**8. أثرت أزمة اللاجئين السوريين تأثيراً كبيراً على سوق العمل بلغ أعلى درجاته في مناطق الشمال والبقاع المتخلفة أصلاً.** وبحلول نهاية عام 2014، تسبب الوضع العام بدفع 170,000 لبناني إضافي نحو مستنقع الفقر (بالإضافة إلى مليون من السكان الواقعين تحت خط الفقر قبل ذلك). وقد أدى تدفق اللاجئين أيضاً إلى زيادة كبيرة في المعروض من اليد العاملة في لبنان ترافقت مع آثار سلبية على سوق العمل. ويقدر معدل مشاركة الرجال السوريين في القوى العاملة بنسبة 85 في المائة مقابل 73 في المائة للرجال اللبنانيين. ويسهم هذا المستوى العالي من المشاركة في تحقيق معدل نمو في القوى العاملة أسرع بنسبة 35 في المائة من معدل النمو السكاني. ولأن اللاجئين السوريين يميلون إلى تحصيل مستويات تعليم أدنى، ونظراً لعدم توافر فرص عمل نظامية في الاقتصاد، يُجبر معظم اللاجئين بالعمل في الاقتصاد غير النظامي<sup>9</sup>. وتضررت توقعات سوق العمل للشباب اللبناني بشكل خاص. وتشير التقديرات إلى امكانية وقوع 220 ألف لبناني إضافي في برائن البطالة، ومعظمهم من الشباب غير المهرة<sup>10</sup>. فالشباب أكثر عرضة للتنافس، سواء من الناحيتين القطاعية أو المهنية، مع اللاجئين السوريين في سوق العمل. كما أنهم يميلون إلى العمل في القطاعات (السياحة والتجارة) الأشد تأثراً بالأزمة<sup>11</sup>.

**9. تبرز الحاجة إلى إيجاد فرص العمل على نطاق واسع لمعالجة حاجة السكان اللبنانيين والملاجئين الملحة إلى الوظائف.** وبالنظر إلى الطبيعة الهيكلية لهذا التحدي، يجب أن تكون مساعي إيجاد فرص العمل مدعومة باستثمارات أوسع نطاقاً في القطاع الخاص. فالحلول القصيرة الأجل مثل الأشغال العامة هي جزء من المعادلة لا سيما بالنسبة للعمالة المنخفضة وشبه الماهرة، ولكن هناك حاجة إلى قطاع خاص ينمو على المدى الأطول ويولد طلباً مستداماً على العمال المهرة. لذلك، تتجه الأنظار نحو الشركات الأحدث عهداً والمنتجة، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها محرك الوظائف في لبنان الذي يتمتع بأعلى درجات المرونة بين الوظائف والإنتاجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (زيادة إنتاجية الشركات بنسبة 1 في المائة كقيلة بزيادة الوظائف بنسبة 3.9 في المائة<sup>12</sup>). غير أن الحواجز الكبيرة التي تحول دون التوظيف في الشركات ونمو إنتاجيتها تبطئ مساعي إيجاد فرص العمل. والقيود السياسية والاقتصادية التي تواجهها الأعمال التجارية تنعكس في أداء الاستثمار الخاص. أما مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر المنخفضة نسبياً فقد تراجعت بشكل حاد في السنوات الأخيرة. وتتركز الاستثمارات المحلية والأجنبية القائمة في مجالات التمويل والعقارات، ولكنها لا تزال محدودة للغاية في القطاعات التجارية. وتعاني الصادرات ركوداً منذ بداية الأزمة السورية.

**10. في عام 2014، بلغت نسبة الشركات في لبنان التي تعتبر عدم الاستقرار السياسي عقبة رئيسية أمام عملياتها ونموها 58 في المائة<sup>13</sup>، بعد أن كانت 45.2 في عام 2009.** تعكس هذه الزيادة الكبيرة اشتداد حالة الاضطراب وعدم اليقين بسبب الأزمة السورية، فضلاً عن المخاوف الأقدم عهداً بشأن الاستقرار على النطاق الأوسع في المنطقة. وبالإضافة إلى عدم الاستقرار، تواجه

<sup>7</sup> البنك الدولي (2017): *إيجاد الوظائف لشمال لبنان: سلاسل القيمة وأسواق العمل والمهارات ومناخ الاستثمار في طرابلس والشمال*.

<sup>8</sup> مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR

<sup>9</sup> مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR (2016). *The Welfare of Syrian Refugees: Evidence from Jordan and Lebanon*.

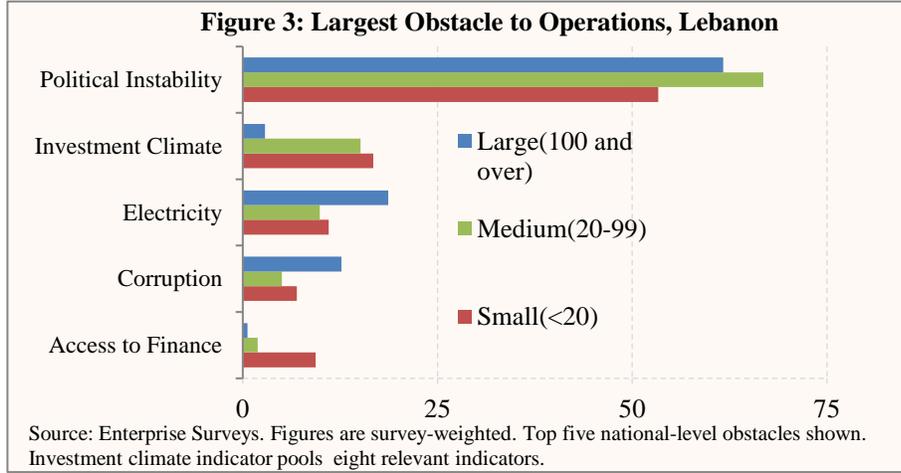
<sup>10</sup> البنك الدولي (2013)، *Lebanon: Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict*.

<sup>11</sup> في عام 2010، كان أكثر من نصف الشباب الموظفين يعملون في مجال السياحة والتجارة، مقابل 33 في المائة فقط في عام 2015.

<sup>12</sup> البنك الدولي (2016): "لبنان: تعزيز الحد من الفقر والرخاء المشترك. تشخيص منهجي قطري". منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

<sup>13</sup> استناداً إلى نتائج مسح المؤسسات عام 2014/2013

الشركات أيضا مجموعة واسعة من القيود على بيئة الأعمال أولها صعوبة الوصول إلى الكهرباء<sup>14</sup> وانتشار الفساد اللذين تشير إليهما الشركات بنسبة 61 في المائة و 55 في المائة على التوالي بوصفهما عائقين رئيسيين. كما أن تعذر الوصول إلى القروض المصرفية (أفادت به 41 في المائة من الشركات) الذي يجبر الشركات على الاعتماد على التمويل الداخلي يحد أيضا من إمكانات النمو. وهناك مجموعة كبيرة من القيود- تشمل إطلاق مشاريع الأعمال والترخيص والتصاريح وتسهيل التجارة والإدارة الضريبية وإمكانية اللجوء إلى القضاء وسوق العمل- التي تشكل مجتمعة عائقًا كبيرًا أمام الاستثمار (أنظر الشكل 3).



11. وأخيرا، بلغت نسبة الشركات التي تديرها نساء والتي ترى في الجريمة وانعدام الأمن قيدين رئيسيين للنمو 70 في المائة مقابل 31 في المائة للشركات التي يديرها ذكور. وتجدر الإشارة إلى أن الشركات التي تديرها النساء تواجه قيودًا أكبر تعيق حصولها على التمويل وخدمات البنية التحتية.

### ج . علاقة العملية بأطر الشراكة القطرية

12. سوف تدعم العملية الركن الثاني من إطار الشراكة القطرية للسنة المالية 17-22 الذي يسعى إلى 'توسيع الفرص الاقتصادية وزيادة رأس المال البشري (... مساعدة لبنان على التكيف مع الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأزمة السورية، والحفاظ على مكاسب التنمية في البلد، ومعالجة مواطن الضعف القائمة في البلاد قبل الأزمة السورية، وتعزيز آفاق الاستقرار والتنمية في السنوات المقبلة'. وتسعى مجموعة البنك الدولي إلى التصدي لتحدي الوظائف إنطلاقاً من عدة أبعاد ذات أولوية في إطار الشراكة الإستراتيجية تشمل بيئة الأعمال والوصول إلى التمويل والبنية التحتية، وتنمية المهارات- مع التركيز على الاستفادة من القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي لنمو الوظائف.

13. سيطبق البرنامج المقترح - الذي يستند إلى قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (الذي ينتظر حالياً توقيع رئيس الجمهورية) نهج مجموعة البنك الدولي المعروف بالنهج التعاقبي أو المتسلسل (Cascade approach) لصرف أموال البرنامج على النحو الأمثل. يضمن هذا النهج أن التمويل المقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسَّر (GCF) يدعم إطاراً شاملاً لنفقات برنامج وطني للوظائف يحفز وصول التمويل الخاص التكميلي إلى المستويات المثلى.

### هـ . الأساس المنطقي لمشاركة البنك واختيار أداة الإقراض

14. يوفر نهج مجموعة البنك الدولي حلاً متعدد الأوجه لربط أولويات الحكومة في مجال إيجاد الوظائف باستراتيجية إنمائية متوسطة الأجل تتمحور حول توسيع فرص العمل في القطاع الخاص، وتركز بشكل أكبر على إيجاد هذه الفرص في المناطق

<sup>14</sup> كشفت دراسة حديثة أن الأزمة السورية أدت إلى تعميق المشكلة بسبب: (1) زيادة العبء على الشبكة المتدهورة أصلاً؛ (2) التأثير السلبي على نوعية الطاقة الموردة بسبب الطلب الإضافي في بعض المناطق؛ (3) الأثر غير المباشر للاستهلاك الإضافي للطاقة في المدارس التي تستضيف النازحين السوريين وكذلك البلديات / مؤسسات المياه؛ (4) تلف محولات التوزيع والكابلات بسبب الحمل الزائد؛ (5) ارتفاع الخسائر غير التقنية والأضرار التي لحقت بشبكة التوزيع بسبب التوصيلات غير المقننة. تم استخلاص النتائج الرئيسية من: وزارة الطاقة والمياه وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2017). أثر الأزمة السورية على قطاع الطاقة اللبناني والتوصيات ذات الأولوية.

المتخلفة وبين الفئات الأكثر ضعفا في القوة العاملة أي النساء والشباب واللاجئين. ونورد فيما يلي بعض العوامل الرئيسية التي تبرّر تدخل البنك:

- i. تتمتع مجموعة البنك الدولي بالخبرة والتجارب الدولية اللازمة لدعم النهج متعدد القطاعات (العرض والطلب) المطلوب لمعالجة خطة الوظائف. وسوف يتطلب ذلك تدخلات مترابطة لإطلاق الاستثمار من جانب القطاع الخاص، وفي الوقت نفسه تعزيز إنتاجية العمال ورواد الأعمال وتوسيع فرص حصول الفئات الضعيفة من السكان على فرص العمالة المنتجة.
- ii. تتعاون مجموعة البنك الدولي على نحو وثيق مع الحكومة والقطاع الخاص في لبنان بشأن القضايا الرئيسية التي سيتناولها هذا البرنامج. ويشمل هذا التعاون التقرير التشخيصي الذي تم إنجازه مؤخرا بعنوان "إيجاد الوظائف لشمال لبنان: سلاسل القيمة وأسواق العمل والمهارات ومناخ الاستثمار في طرابلس والشمال" (2016)، وتقرير "الحاجة إلى توفير وظائف مناسبة: دور السياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار والعمل والتعليم وسياسات الحماية الاجتماعية (MILES)" (2012). وتقدم مجموعة البنك الدولي كذلك دعماً تشخيصياً واستشارياً مستمرا فيما يتعلق بقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبعض القيود الرئيسية المفروضة على القطاع المالي وبيئة الأعمال والسياسات، بما في ذلك إنشاء منطقة اقتصادية خاصة في طرابلس (TSEZ). وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل التشخيصي المتعلق بنوع الجنس لفهم القيود التي تعيق وصول المرأة إلى الوظائف.
- iii. تمثل قدرة مجموعة البنك الدولي على جمع مختلف أطراف القطاع الخاص حول هدف مشترك يقضي بدعم الخطة الحكومية لإيجاد فرص العمل عاملاً رئيسياً آخر. وسيؤدي التعاون الوثيق بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والقطاع الخاص في تصميم المشاريع وتنفيذها دوراً حاسماً في الاستفادة من مشاركة القطاع الخاص والاستثمار في الخدمات والهياكل الأساسية الرئيسية المتوقع تسليهما من خلال البرنامج.
- iv. سيشمل تمويل مجموعة البنك الدولي لهذا البرنامج الوصول إلى البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسَّر (GCFF) مما يتيح للحكومة إمكانية الاقتراض بشروط تعادل شروط المؤسسة الدولية للتنمية، وهو أمر مناسب بالنظر إلى المصلحة العامة العالمية التي يقدمها لبنان في سياق الأزمة السورية.

15. في ضوء المشاورات مع الحكومة بشأن نطاق العملية، تم اختيار أداة البرنامج من أجل النتائج للأسباب التالية:

- i. سيتطلب التصدي لتحدي الوظائف مزيجاً معقداً من الاستثمارات والسياسات وأنشطة البرامج والمساعدة التقنية. وسيطلب تحفيز استثمارات القطاع الخاص إصلاح بيئة الأعمال والقطاع المالي، فضلاً عن تقديم الدعم المالي والتقني الموجه نحو تنمية سلاسل القيمة التي تنطوي على إمكانات كبيرة لإيجاد الوظائف والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسيطلب أيضاً الاستثمار في خدمات الهياكل الأساسية لإلغاء الحواجز التي تعيق الإنتاجية. أما على جانب العرض، فسوف تتطلب إزالة الحواجز التي تعيق التنشيط والمطابقة الفعالة لإصلاح النظام الحالي الذي يفقر إلى الفعالية والكفاءة. وتبدو الأداة البرنامجية الحل الأفضل لدعم هذا النهج الشامل بأقصى قدر من الفعالية.
- ii. تعزز أداة البرنامج من أجل النتائج قدرة البنك على الاستفادة من منظمات تنمية أخرى. وسيطلب ذلك تعاوناً بين المانحين لتنسيق البرامج المختلفة وإتاحة تجميع موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسَّر (GCFF) وموارد منح المانحين لا سيما من أجل أنشطة المساعدة التقنية الرئيسية التي يتوقع أن ترافق عملية البنك.
- iii. تتيح الأداة البرنامجية إمكانية التركيز على النتائج إلى جانب تعزيز النظم الوطنية ومرونتها. ويسمح التركيز على النتائج الذي تعزز الأهداف المرتبطة بالصرف والآليات القوية في مجال الرصد والتقييم، باتباع نهج برنامجي مرن مقترن بجدول صرف قابل للتنبؤ به ويستجيب على أفضل وجه لعناصر البرنامج التي يحررها الطلب في السوق ناهيك عن البيئة الخارجية الديناميكية التي يواجهها لبنان. ويتيح هذا النهج كذلك تعزيز المؤسسات والنظم التي تدعم تنمية القطاع الخاص وخدمات التوظيف والوكالات التجارية والاستثمارية الرئيسية. بالتالي، يبدو توفير هذا المستوى الواسع من الدعم أكثر صعوبة باستخدام أدوات أخرى غير الأداة البرنامجية المذكورة.
- iv. طوّرت الحكومة اللبنانية مع مجموعة البنك الدولي خبرة جيدة في استخدام أداة البرنامج من أجل النتائج. ووقّرت التجربة الأخيرة والمستمرة في مشروع توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان (RACE) خبرات قيمة للحكومة ومجموعة البنك الدولي في مجال تصميم وتنفيذ مشاريع البرامج من أجل النتائج في السياق اللبناني.

## II. الأهداف التنموية للمشروع

16. الهدف التنموي المقترح: تحسين فرص العمل في القطاع الخاص للمواطنين اللبنانيين واللاجئين السوريين على حد سواء.
17. المستفيدين: يشمل المستفيدين الرئيسيون من هذا البرنامج الشركات/ المشاريع الصغيرة والمتوسطة اللبنانية، والشباب الباحثين عن عمل لأول مرة (18-35) والنساء واللاجئين السوريين.

- 18. المبادئ الرئيسية للعملية المقترحة:** سوف تدعم العملية المقترحة البرنامج الحكومي لإيجاد وظائف مستدامة وعالية الجودة على المدى القصير والمتوسط (5-1 سنوات) من خلال التركيز على:
- (أ) تحفيز الاستثمار في إيجاد فرص العمل في القطاع الخاص من خلال تقديم الدعم لسياسات وبرامج وتغييرات مؤسسية مختارة من شأنها أن "تحفز هذا الاستثمار أو تستقطبه أو تشارك في تمويله"؛
- (ب) إدراج "منظار جنساني" في مختلف تدخلات العملية بما يضمن معالجة الحواجز التي تحول دون وصول النساء إلى الوظائف؛
- (ج) معالجة سياق العملية المتمسم بالهشاشة والصراع والعنف- خصوصًا لأنه يؤثر على الشباب والنساء والمناطق المتخلفة.

### نتائج البرنامج الرئيسية

- 19. تتمثل النتائج الرئيسية للبرنامج في زيادة الاستثمار الخاص والوظائف، بما في ذلك التركيز على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال دخول الشركات الجديدة وتحسين القدرة التنافسية وأداء الصادرات في سلاسل القيمة الرئيسية، وزيادة مشاركة النساء والشباب في سوق العمل. وسيتم قياس نتائج البرنامج الرئيسية من خلال مؤشرات مختارة تشمل:**
- i.** الإجراءات السياسية والتشريعية التي يمكن أن: (أ) تحرر الاستثمار الخاص ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (بما في ذلك الأعمال التجارية التي ترأسها نساء)؛ و (ب) تحسين نتائج سوق العمل؛
- ii.** أداء البرامج الموجهة - على جانبي العرض والطلب - التي يمكن أن تعالج القيود المحددة التي تعوق مشاركة النساء والشباب في سوق العمل، بما في ذلك من خلال إشراكهم في أنشطة الأعمال الحرّة؛
- iii.** الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية الاقتصادية بالغة الأهمية، بما في ذلك المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس.
- 20.** وتشمل الإجراءات المتوخاة في إطار هذا البرنامج عدة أساليب مبتكرة في ترتيبات التصميم والتنفيذ.

### III. وصف البرنامج

#### حدود البرنامج من أجل النتائج

- 21. يرتبط المشروع بالأولويات الإنمائية للحكومة اللبنانية المنصوص عليها في "رؤية تحقيق الاستقرار والتنمية" التي قدمها رئيس الوزراء في بروكسل في شهر نيسان من العام 2017. وتستجيب الحكومة للأزمة العاجلة من خلال برنامج يركز على تسريع الاستثمار في الهياكل الأساسية العامة، والاستثمار في التعليم والتدريب المهنيين. وتدعم مجموعة البنك الدولي هذه المساعي من خلال مشاريع أخرى من بينها مشروع الطرق والتوظيف، والبرنامج من أجل النتائج في مجال توفير التعليم إلى جميع الأطفال (Race 2)، ومشروع الحافلات السريعة المرتقب.**

- 22. وسوف يمول البرنامج من أجل النتائج مجموعة من الأنشطة - في إطار البرنامج الوطني للوظائف - تهدف إلى معالجة الحواجز الهيكلية الراسخة التي تعيق مساعي إيجاد الوظائف. وفي هذا السياق، تهدف الأنشطة التي تمولها مجموعة البنك الدولي إلى استكمال مساعي إيجاد الوظائف القائمة على الاستثمار العام والقصيرة الأمد من خلال برنامج مصمم لدعم المساعي الرامية إلى إيجاد وظائف مستدامة وعالية الجودة من خلال توسيع القطاع الخاص. وسيضمن البرنامج الوطني للوظائف مبادرة على صعيدي السياسات والبرمجة تنطوي على تدخلات في جانبي الطلب والعرض لدعم مساعي إيجاد الوظائف والعمالة الذاتية المنتجة، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب في المناطق المتخلفة في لبنان (انظر الشكل 4).**



#### IV. التقييم البيئي والاجتماعي الأولي

##### التقييم البيئي

23. سوف تخضع التدخلات المصممة في إطار البرنامج للتقييم على أساس المعايير المنصوص عليها في المذكرة التوجيهية المؤقتة للبرنامج، وسيتم تحديد التدخلات التي تنطوي على مخاطر بيئية عالية. وسوف تستند عملية التقييم إلى نوع القطاعات التي يتعين دعمها في إطار البرنامج، والسياق البيئي، ووجود أي حساسيات ذات الصلة. فإذا اعتبرت المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس (تبعاً لأنواع القطاعات التي تستضيفها) شديدة الخطورة، تخضع هذه العناصر من مشروع البرنامج من أجل النتائج للسياسات المتعلقة بضمانات تمويل المشاريع الاستثمارية.

##### التقييم الاجتماعي

24. من المتوقع أن ينتج البرنامج آثاراً اجتماعية إيجابية. ويتضمن البرنامج، في تصميمه، أنشطة تستثمر في الناس وتوفر المهارات والتدريب وغير ذلك من أشكال الدعم للباحثين عن الوظائف. وسوف تساعد هذه الأنشطة على الحد من البطالة بين المستفيدين كما ستكون لها آثار إيجابية غير مباشرة على مجتمعات المستفيدين. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن البرنامج أنشطة لتعزيز بيئة الأعمال والقطاع المالي، بما في ذلك دعم ريادة الأعمال مع التركيز على النساء والشباب في المناطق المتخلفة. ومن المتوقع أن تساهم هذه الأنشطة بشكل مباشر في الحد من ضعف هذه الفئات الاجتماعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي بشكل غير مباشر.

25. من المتوقع أن تنتج الأنشطة ذات الصلة بالهياكل الأساسية كما هي مقترحة حالياً آثاراً اجتماعية إيجابية. ومن المتوقع أيضاً أن تساهم المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس في توفير فرص عمل محلية في طرابلس توظف العمال اللبنانيين والسوريين مباشرة، وتوفر دخلاً أكبر من الشركات المحلية التي تقدم السلع والخدمات إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة. وبما أن المنطقة الاقتصادية الخاصة تقع على أراض مملوكة للحكومة خالية من جميع التعديلات، ومؤمنة بشكل جيد، يعتبر التعدي على طابعها النظامي أمراً مستبعداً. بالتالي، تتعلق المخاطر الاجتماعية التي يجب إدارتها بتدفق العمالة إذا أدخلت الشركات التي تم التعاقد معها لبناء المنطقة الاقتصادية أعداداً كبيرة من العمال الخارجيين. وسوف يتم إدارة هذه المخاطر وغيرها من مخاطر العمل، مثل رداءة ظروف العمل، من خلال الحرص مع إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة على تضمين العقود أحكاماً تلزم المتعاقدين باتباع قوانين العمل المحلية، وتلزم إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بمراقبة أي مخاطر اجتماعية محتملة تتعلق بأعمال المقاولين. وتم الاتفاق على إجراء مشاورات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية المحيطة بموقع المنطقة الاقتصادية الخاصة، والاستفادة من الملاحظات لتحسين تصميم الأنشطة.

26. وفي إطار التحضير لهذا المشروع، سوف تعد مجموعة البنك الدولي تقييماً للنظم البيئية والاجتماعية (ESSA) يهدف إلى تقييم المخاطر الاجتماعية والبيئية وقدرات الوكالات المنفذة على إدارة هذه المخاطر، على نطاق أوسع. وسيقترح التقييم البيئي والاجتماعي كذلك مسار عمل للتخفيف من المخاطر على أنواعها وتوفير ترتيبات بناء القدرات لمساعدة الوكالات المنفذة على تطوير

قدراتها الاجتماعية والبيئية. وسوف تقوم مجموعة البنك الدولي بهذا التقييم البيئي والاجتماعي (ESSA) فور جهور ترتيبات تنفيذ البرنامج الواضحة، وعندئذ يبدأ تقييم قدرة كل وكالة معنية.

## V. التمويل المبدئي

(مليون دولار)	المصدر:
400	المقترض/ الجهة المستفيدة: البنك الدولي للإنشاء والتعمير المؤسسة الدولية للتنمية
400	مصادر أخرى (يرجى التحديد)
	المجموع

## VI. مسؤولي الاتصال

**البنك الدولي**  
الاسم: بيتر موسلي  
الوظيفة: قائد البرنامج  
رقم الهاتف: 215-3351 (202) +1  
عنوان البريد الإلكتروني: [pmousley@worldbank.org](mailto:pmousley@worldbank.org)

الاسم: حنين اسماعيل السيد  
الوظيفة: قائدة برنامج  
رقم الهاتف: 961-1-962929 +961-1  
عنوان البريد الإلكتروني: [hsayed@worldbank.org](mailto:hsayed@worldbank.org)

الاسم: توماس فارول  
الوظيفة: خبير اقتصادي  
رقم الهاتف: 202 473 7818 +1  
عنوان البريد الإلكتروني: [tfarole@worldbank.org](mailto:tfarole@worldbank.org)

## المقترض/ الزبون/ الجهة المستفيدة

الاسم: الدكتور نديم المنلا  
الوظيفة: مستشار أول لدى رئيس الوزراء  
رقم الهاتف:  
عنوان البريد الإلكتروني: [nadimmunla@gmail.com](mailto:nadimmunla@gmail.com)

## وكالات التنفيذ

الاسم: وزارات المالية والاقتصاد والتجارة والعمل، بما في ذلك المؤسسة الوطنية للاستخدام  
الوظيفة:  
رقم الهاتف:  
عنوان البريد الإلكتروني:

## VII. لمزيد من المعلومات:

دار معلومات البنك الدولي (infoshop)

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

Telephone: (202) 458-4500

Fax: (202) 522-1500

Web: <http://www.worldbank.org/infoshop>